المحاضرة الأولى

أول نقطة مهمة في المقرر :

الاختصار (ش م ج) تعني شركات متعددة الجنسيات يجب معرفة الاختصار لأنه سيتكرر كثيرا

السمات التي ميزت العلاقات الدولية هو النموَ السريع و المتزايد للأعمال الدولية في مجالات التبادل التجاري و الاستثمارات و الآدوات المالية (التدفقات التجارية و المالية)

السبب

انفتاح الآسواق العالمية

النموَ الهائل و السريع في :

التكنولوجيا الصناعية و الإنتاج (أساليب، أدوات و أنظمة إنتاج حديثة ومتطورة)

تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات الالكترونية و الإعلامية

قدرة البنوك على التحويل الفوري للأموال

انتشار المراكز المالية و ظهور الآساليب الحديثة لإدارتها

مفهوم الآعمال الدولية :

أي نشاط استثماري أو تجاري لمنتج أو تاجر لسلعة أو خدمة يتعدى الحدود الجغرافية للدولة

يعرفها (Shiva Ramu) على أنها:

أي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أي منظمة أعمال عبر حدود وطنية لدولتين أو أكثر

الآنشطة التي تقوم بها الشركات الكبيرة التي تمتلك وحدات تشغيلية خارج بلدانها الآصلية (البلد الآم) فهي معاملات بين أفراد و منشآت من دول مختلفة في شكل أنشطة تجارية أو استثمارات متنوعة ، تمتاز بالديمومة ويمكن التأثير عليها بأشكال مختلفة؛ وهو ما يشكل مجالا لإدارة الآعمال الدولية

الاستثمار الأجنبي المباشر:

شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيها ، **يمكن للمستثمر التأثير** على مسار المنشأة المساهم فيها

الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

شراء أوراق مالية (أسهم , سندات) تصدرها مؤسسة أجنبية أخرى بهدف الربح و**لا يمكنه التأثير في مسار المؤسسة**

الشركة الدولية:

تمتلك أو تتحكم في أنشطة اقتصادية في **أكثر من بلد**، من خلال استثمار **مباشر أو غير مباشر**

- **تمتلك طاقة إنتاجية في أكثر من بلد**
- **تدير طاقاتها** وفروعها وفقا **لاستراتيجية واحدة**
- تشكل **إطارا لنقل الآموال والآفراد والسلع والآفكار** ، بين رئاستها وفروعها أو- بينها وبين زبائنها والشركات الآخرى

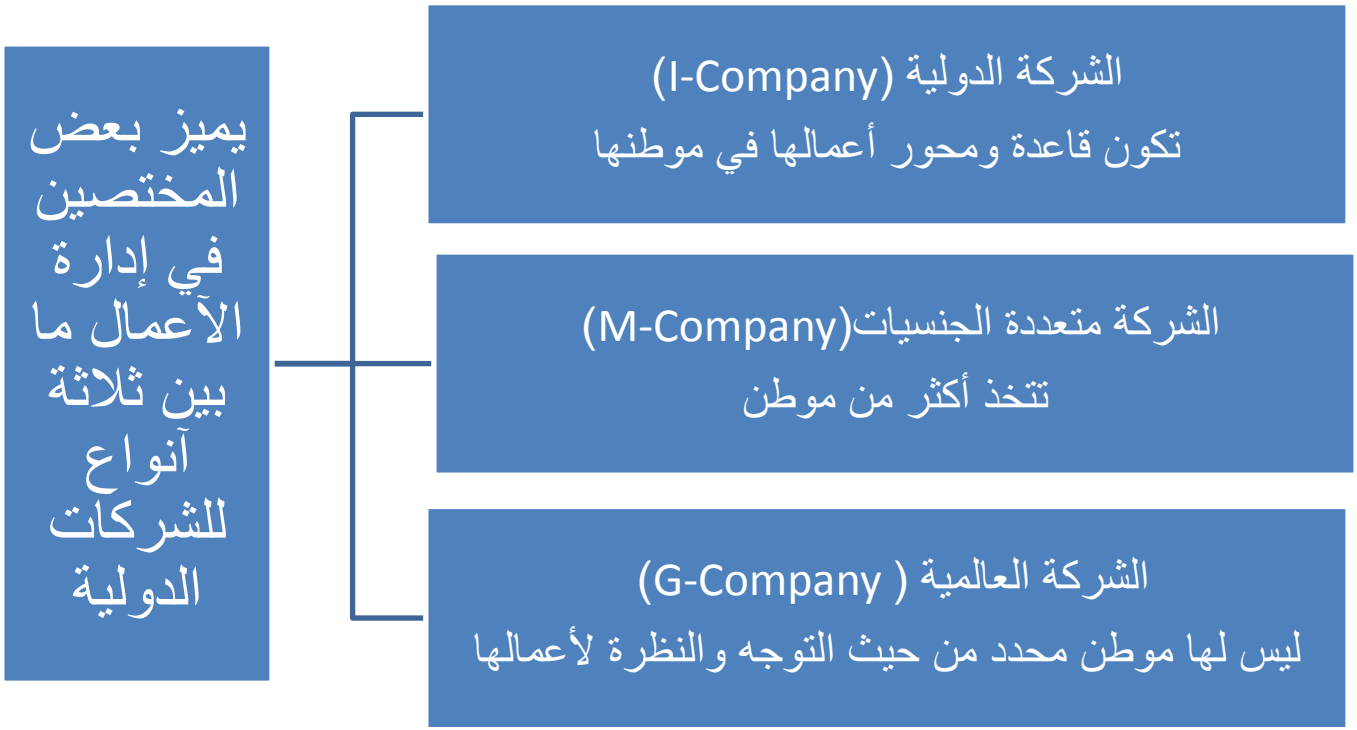
يميز بعض المختصين في إدارة الآعمال ما بين ثلاثة آنواع للشركات الدولية
الشركة الدولية (I-Company)
تكون قاعدة ومحور أعمالها في موطنها
الشركة متعددة الجنسيات(M-Company)
تتخذ أكثر من موطن
الشركة العالمية (G-Company)
ليس لها موطن محدد من حيث التوجه والنظرة لأعمالها

تسليم المفتاح

تتعهد شركة أجنبية بإكمال مشروع بكاملة أو جزء منه حسب الاتفاق وتنفيذ المشروع من مراحله الأولية حتى مرحلة التشغيل

أنواع أخرى للأعمال الدولية

عقود التصنيع

تتفق ش.م.ج مع شركة وطنية في الدولة المضيفة لقيام احد الطرفين نيابة عن الثاني بتصنيع وإنتاج سلعة معينة أو وضع علامة الشركة الآخرى عليها وشحنها إليها (اتفاقيات إنتاج بالوكالة وهي طويلة الآجل)

الترخيص

شركة آجنبية تسمح لشركة أخرى في بلد أخر باستعمال تقنية معينة أو باستخدام اسم تجاري بمقابل مالي

عقود التصدير(الوكالة)

اتفاقية بين طرفين يقوم (الطرف الآصيل) بتوظيف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الآول لطرف ثالث (المستهلك) يتلقى الوكيل عمولة عن كل صفقة وهو وسيط أو ممثل , يحتفظ الطرف الآول بعلامته التجارية على السلع وبملكية السلع إلى أن تتم المبادلة

عقود الإدارة

تقوم شركة أجنبية بإدارة منشأة في بلد أخر مقابل أو نصيبا في الآرباح

الاستثمارات المشتركة

شراكة دولية بين شركتين دولية لتنفيذ مشروع في بلد ثالث ،وقد تدخل ش.م.ج في استثمار مشترك مع شريك محلي في بلد أجنبي؛ وأمام إدارة هذه المشروعات المشتركة **ثلاثة بدائل هى**

- إدارة مشتركة
- إدارة مستقلة يكون للمشروع مدير عام مستقل عن الشريكين
- إدارة يهيمن عليها الشريك صاحب الحصة الآكبر

الاحتكارات والتكتلات

الاحتكار هو تفاهم أو تكتل مجموعة من ش.م.ج للسيطرة على إنتاج أو تصريف الجزء الساحق من البضاعة سعيا للربح المطلق

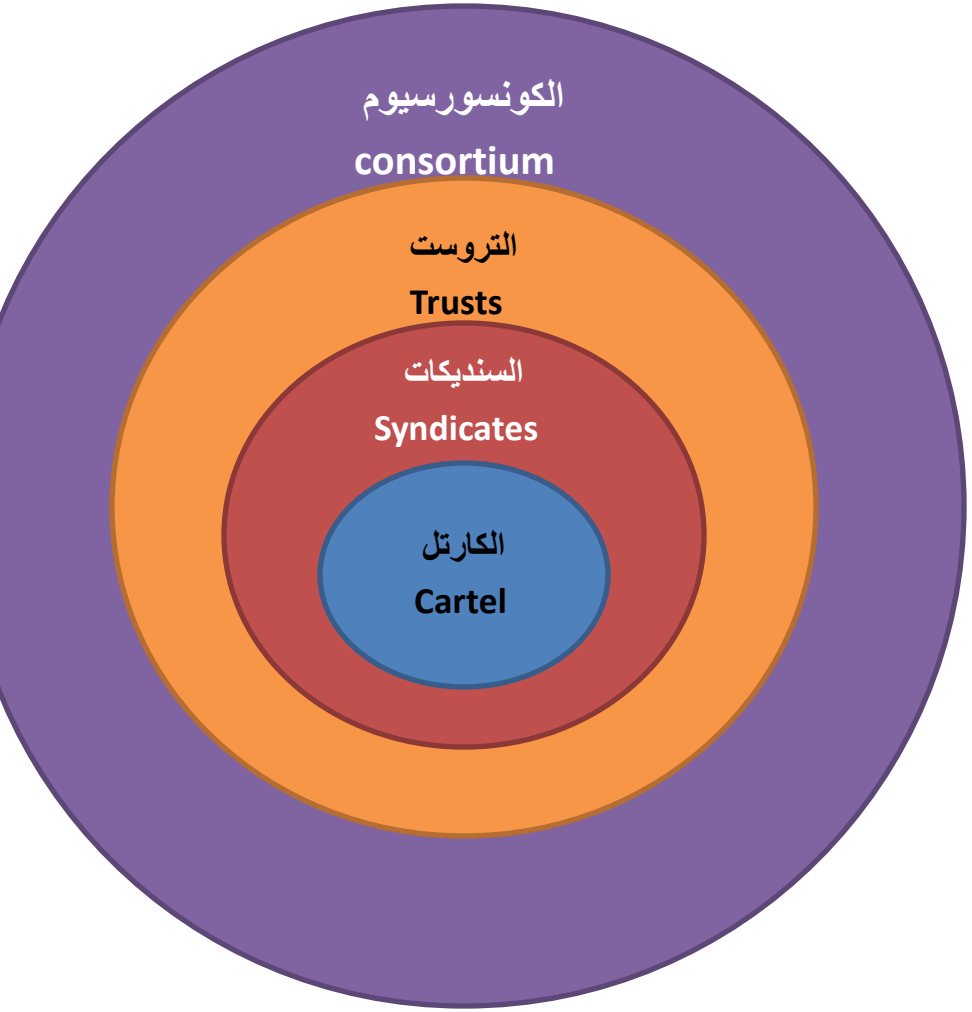

مجموعة من الشركات يتفق أصحابها على تقاسم أسواق التصريف ،وعلى أسعار البيع ويحددون كمية البضائع الواجب إنتاجها ، هذه المؤسسات تصنع وتبيع بشكل مستقل

يتكون من شركات أكبر وأكثر تطورا من الكارتل أعضاؤه الذين ينتجون بصورة مستقلة، لايحق لهم، وفق أحكام العضوية، بيع منتجاتهم أو شراء موادهم الآولية بأنفسهم، بل يولفون لذلك جهازا تجاريا مشتركا

احتكار تصبح فيه ملكية جميع المؤسسات الآعضاء ملكية مشتركة ، ويتقاضى فيه المالكون السابقون (الذين أصبحوا مساهمين) الآرباح وفقا لنسبة أسهمهم

اتحاد يتكون من أكبر التروستات أو المؤسسات من مختلف الفروع الصناعية والبنوك والشركات التجارية ...الخ على أساس تبعية مالية مشتركة

طبيعة الآعمال الدولية

ترتكز دراسات الآعمال الدولية على المشاكل الخاصة و الناتجة عن كون المنشأة الدولية تعمل في أكثر من دولة (بيئة دولية)

الآعمال الدولية تمارسها المنشآت الكبيرة و الشركات الصغيرة (لم تعد حصرا على المنشآت الدولية الكبيرة فقط)

تمارس المنشآت في الآعمال الدولية أنشطة مختلفة (السلع\الخدمات، الإنتاج\التسويق، المعدات الافراد..الخ)

المعايير و المتغيرات البيئية في البيئة الدولية في غاية الآهمية للمنشأة الدولية

تتميز الآعمال الدولية بضرورة انسجام المنشأة الدولية مع الظروف البيئية الجديدة التي تعمل فيها(. الاقتصادية، و الاجتماعية، و الحضارية والثقافية، والتكنولوجية، و القانونية، و السياسية)

تمارس المنشأة الدولية أنشطتها في السوق الدولية في ظروف غامضة، ومتناقضة، تخضع للتغير السريع ، يستلزم جهد أكبر لتحقيق الانسجام والتواؤم مع بيئة التعامل في البلد المضيف(بيئة الآعمال الدولية)

منهجية إدارة الأعمال الدولية ومكانتها من إدارة الآعمال

الدولية جزء من الأعمال ، تستخدم نفس المنهجية وتطبق نفس القواعد والنظم؛ ولكنها تأخذ في الاعتبار المضمار الدولي الخارجي ،دون إهمال للوضع الداخلي لكل دولة وأساليب الأعمال فيها

الاختلافات الواجب مراعاتها في إدارة الأعمال الدولية

- اختلاف الآسواق الدولية من حيث الحجم والتوجهات
- تباين واختلاف الوحدات السياسية والتشريعية للدول
- تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية
- اختلاف النظم النقدية والمصرفية
- اختلاف العادات والتقاليد والآعراف

المحاضرة الثانية

نظرية الميزة المطلقة
آدم سميث

فرضياتها

- افتراض اعتماد التبادل الدولي على المقايضة بدل النقود
- ثبات تكاليف الوحدة الواحدة مهما كان حجم الإنتاج
- سهولة انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة الواحدة وصعوبة انتقالها بين الدول
- إسقاط تكاليف النقل والمواصلات
- العمالة التامة للاقتصاد
- افتراض المنافسة التامة

نظرية النفقات (الميزة) النسبية
ديفيد ريكاردو

العمل هو أساس القيمة

تتخلى الدولة عن الانتاج الذي يكون لديها فيه تخلف نسبي وتتخصص فيما لديها فيه تفوق مطلق

نظرية نسب عوامل الإنتاج
هكشر و أولين
نظريتهما على **أساس نقدي**

فرضيتا النظرية

- تختلف أسعار عناصر الإنتاج لاختلاف الوفرة النسبية لكل عنصر داخل البلد المعني(الأجور رخيصة نسبيا في البلدان كثيرة السكان ، وتنخفض أسعارالمواد الخام في البلدان التي تحتوي على موارد طبيعية)
- تحتاج السلع المختلفة إلى نسب أو كميات مختلفة من عناصر الإنتاج (بعضها يحتاج عمالة أكثروبعضها كثيفة رأس المال)

النتيجة

حينما يتم التبادل الدولي سيقوم كل بلد بتصدير السلع التي يتميز في **إنتاجها نسبيا**
وستكون أسعارها منخفضة نسبيا ،وبالمقابل يستورد ما يعاني فيه عجزا نسبيا من عنا صر الإنتاج.
(الدول تنتج وتصدر , فهى تستخدم عناصر الانتاج التى تتوفر لديها)

النظريات الحديثة

نظرية الميزة النسبية هي السائدة بين الاقتصاديين
ولكن التشكك في افتراضات النظرية الحديثة
من حيث:

رفض فرضية ثبات التكلفة ووفرة العناصر محليا (متوسط تكلفة الوحدة يميل إلى الانخفاض مع زيادة الإنتاج مما قد يقود إلى الاحتكار عبر قيام ش. م .ج بتخفيض الآسعار لطرد المنافسين

يحاجون بإمكانية جلب المواد من الخارج لبناء الميزة النسبية فالميزة النسبية يمكن أن تخلق بالتركيز على صناعات بعينها

يرون كذلك أن هناك أسبابا أخرى قد تفسر التخصص(أسباب تاريخية أو الصدفة أو الحماية)

اعتماد الدول على التجارة الخارجية يرتبط بمدى حجمها وبالتالي تنوع ظروفها وثرواتها
(الدول الكبيرة تميل للاكتفاء الذاتي)، الدول الصغيرة أكفأ فيما تتخصص فيه (سنغافورة وتايوان مقارنة بالولايات المتحدة)

لماذا تتاجر الشركات مع الخارج
الاستفادة من الطاقة غير المستغَلة
تنويع وتقليل المخاطر
تخفيض التكاليف
تحقيق أرباح إضافية
الاستيراد وضمان الإمدادات

السياسة التجارية هي انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية فهي بذلك عمل من أعمال السيادة

لكل دولة أهداف قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة

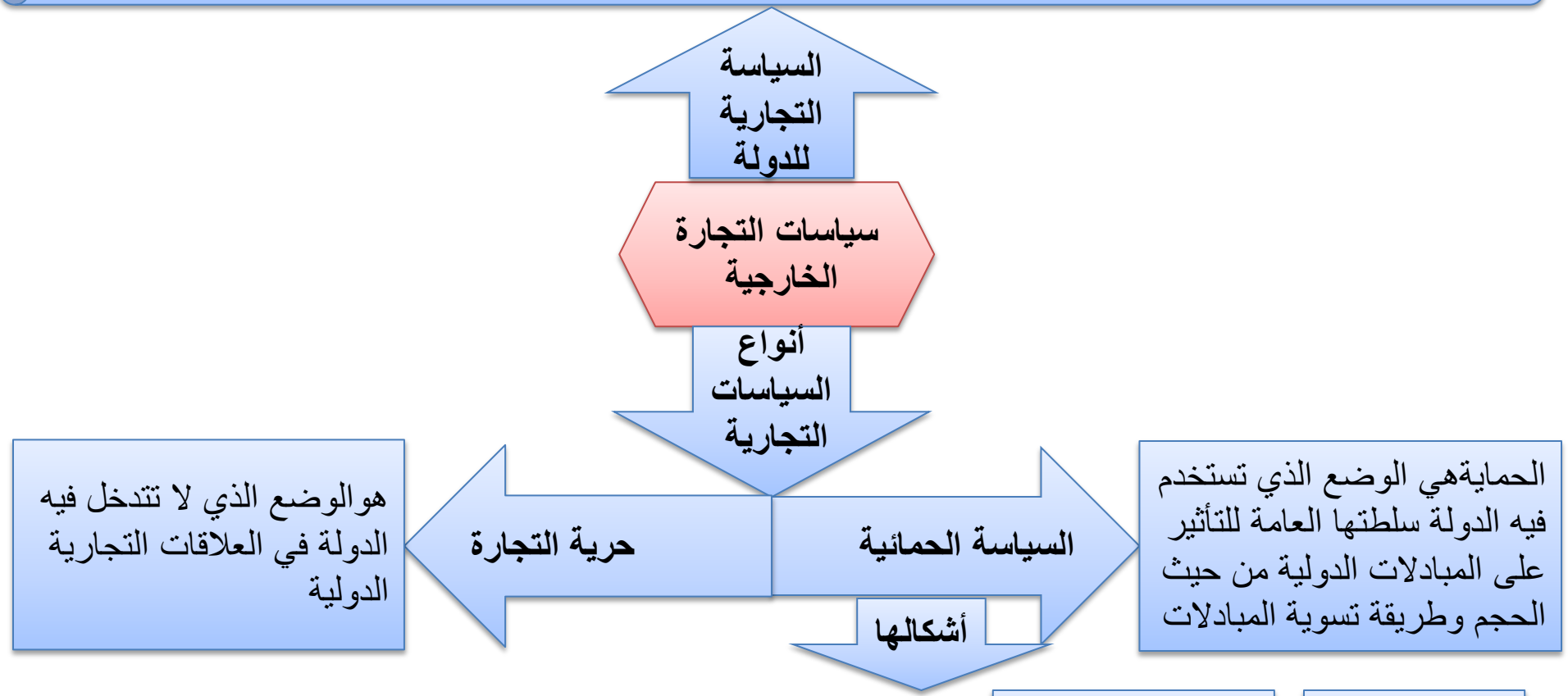

المحاضرة الثالثة

العولمة
يعني
جعل الموضوع على مستوى عالمي

العولمة الاقتصادية
تدير الشركات أعمالها
دون مراعاة للحدود الجغرافية

المسببات الرئيسية للعولمة

تحرير التجارة بين الدول
- قيام اتفاقيات **الجات**
- قيام **المنظمة العالمية** للتجارة
- دور **صندوق النقد والبنك العالمي**

تحرير الاقتصاديات
تحكيم قوى السوق لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي

التقنية
- ابتداع طرق الإنتاج الشامل
- تحسين طرق المواصلات
- تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات

ازدياد التكامل الاقتصادي
- أوسع من تحرير التجارة
- تسهيل انتقال عناصر الإنتاج
- يزيد التجارة بين الدول ويرشد الاستثمار

الشركات متعددة الجنسيات
سبب ونتيجة للعولمة وهي :
- تتحكم في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر
- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول
- مرونتها الجغرافية

الدور المحوري للغات في تحرير التجارة

هدفه

إزالة التفرقة في التبادل التجاري و تحرير التجارة بين أعضائها

عملها

اجتماعات ومفاوضات كل عدة سنوات تناقش فيها مواضيع

- ✓ تخفيض التعريفة الجمركية
- ✓ تقليل استخدام الحصص
- ✓ تبني إجراءات تشجع التجارة بين الدول

المنظمة العالمية للتجارة

امتداد لاتفاقيات ألغات
وافق المتعاقدون بمراكش في ابريل (1994 دورة الاراجواي) على تأسيس منظمة التجارة العالية
أصبح كل الآطراف المتعاقدة في **الغات** أعضاء في المنظمة
ظهرت رسميا في 1995 ومقرها جنيف سويسرا

مهامها

منبر للتفاوض متعدد الآطراف لتحرير التجارة الخارجية
إدارة إجراءات تسوية النزاعات بين دول الآعضاء
إدارة استعراض آلية الإجراءات السياسية
التعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي ووكلائهما لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية

مبادئ منظمة التجارة العالمية

مبدأ الدولة الآولى بالرعاية

تمنح لكل الدول الآعضاء في الاتفاقية(الدول المتعاقدة) أي تخفيض جمركي تمنحه لأي دولة شريكة لها في التجارة

باستثناء

السلع المصنعة المستوردة من الدول النامية يمكن إعطاؤها أفضلية مقارنة بالسلع المصنعة من الدول المتقدمة
الميزات الممنوحة بين دول أعضاء في تجمع اقتصادي (كالمجموعة الآوربية مثلا) ليس من الضروري أن تنطبق معاملة الآعضاء فيها على الدول غير الآعضاء في تلك المجموعة
الدول التي تفرق اعتباطيا ضد واردات من دول أو دولة معينة يمكن للدولة المتضررة حرمانها من معاملة (الدولة الآكثر رعاية)

مبدأ الشفافية

هي أي التزام الآعضاء بنشر جميع المعاملات المتعلقة بالممارسات والإجراءات والقواعد التي تمس التجارة بشكل أساس ي ، ويدخل ضمن هذا الإطار عدم اللجوء إلى الحواجز غيرالجمركية لأنها غير شفافة

مبدأ المعاملة الوطنية

يُمنح المنتج الآجنبي نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول والتسعير والضرائب والمواصفات

التكامل الاقتصادي

قيام مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا بزيادة ارتباطها اقتصاديا وذلك بفتح أسواقها أمام بعضها وزيادة التعاون بينها، وتوسيع نطاق السوق وزيادة فرصة الرفاهية.

مزايا التكامل الاقتصادي

- توفير الفرص التجارية المختلفة
- زيادة الكفاءة الإنتاجية
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم
- زيادة الرفاهية وتحقيق النمو الاقتصادي

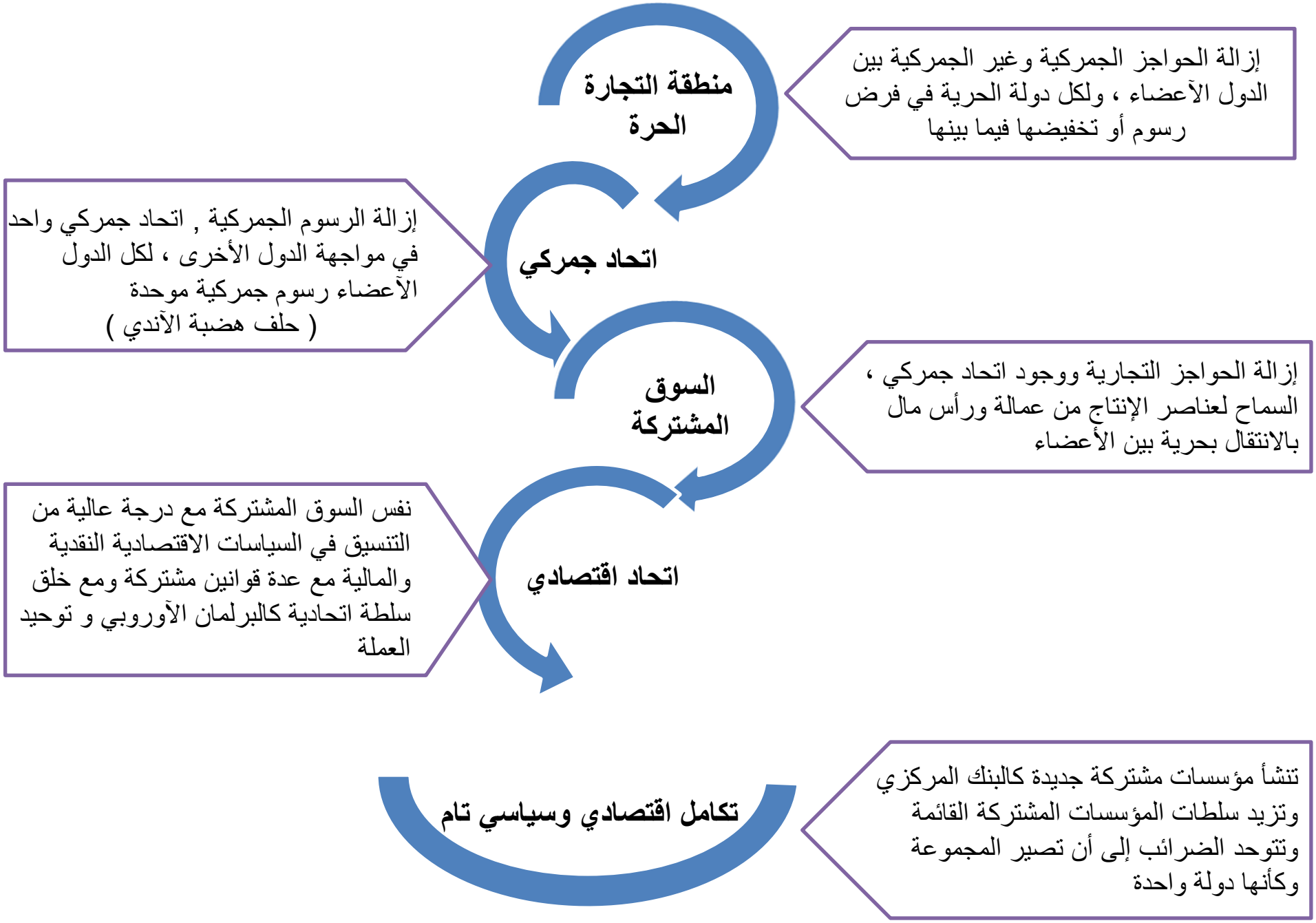
منطقة التجارة الحرة
إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الآعضاء ، ولكل دولة الحرية في فرض رسوم أو تخفيضها فيما بينها
اتحاد جمركي
إزالة الرسوم الجمركية , اتحاد جمركي واحد في مواجهة الدول الأخرى ، لكل الدول الآعضاء رسوم جمركية موحدة (حلف هضبة الآندي)
السوق المشتركة
إزالة الحواجز التجارية ووجود اتحاد جمركي ، السماح لعناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال بالانتقال بحرية بين الأعضاء
اتحاد اقتصادي
نفس السوق المشتركة مع درجة عالية من التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية والمالية مع عدة قوانين مشتركة ومع خلق سلطة اتحادية كالبرلمان الآوروبي و توحيد العملة
تكامل اقتصادي وسياسي تام
تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة القائمة وتتوحد الضرائب إلى أن تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة

المحاضرة الرابعة

المفاهيم والادوات والتقنيات المالية والاقتصادية التي تستعين بها الدول والمنظمات في مزاولتها للأعمالها الدولية

ميزان المدفوعات

وهو اهم المؤشرات الاقتصادية لرجال الاقتصاد والسياسة وهو انعكاس لما يلي :

- قيم البضائع المصدرة والمستوردة
- إيرادات الشركات الوطنية وشركات النقل والشحن الاجنبية
- إيرادات مواطني الدولة المقيمين بالخارج (حركة السياحة)
- الارباح الرأسمالية المحققة من الاستثمارات الخارجية
- كافة الإيرادات القادمة من الخارج خلال فترة زمنية (سنة)

مفهوم ميزان المدفوعات

- ✓ بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع التعاملات الاقتصادية
- ✓ بيان حسابي لجميع المعاملات التجارية والاقتصادية بينها وبين سائر دول العالم
- ✓ الفائض في ميزان المدفوعات (زادت الصادرات عن الواردات) في صالح الدولة ويكون للدولة الاخرى عجز في ميزان مدفوعاتها

الصادرات ـــــ دائن >><< المقبوضات ـــــ دائن

الواردات ـــــ مدين >><< المدفوعات ـــــ مدين

مكونات ميزان المدفوعات

الحساب الجاري (معاملات جارية) يتكون من جزأين هما :

الميزان التجاري : ويشمل التجارة المنظورة أي **صادرات وواردات** البلد من السلع **الملموسة**

ميزان التجارة غير المنظورة : صادرات وواردات الخدمات **غير ملموسة** (أجور نقل وشحن وتأمين وسياحة خارجية)

حساب رأس المال (المعاملات الرأسمالية)

المعاملات الرأسمالية طويلة الاجل : تزيد مدتها من سنة كالاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الاجل واقساط سدادها

المعاملات الرأسمالية قصيرة الاجل : تقل مدتها عن سنة تحدث بغرض تسوية العجز او الفائض في ميزان المدفوعات .

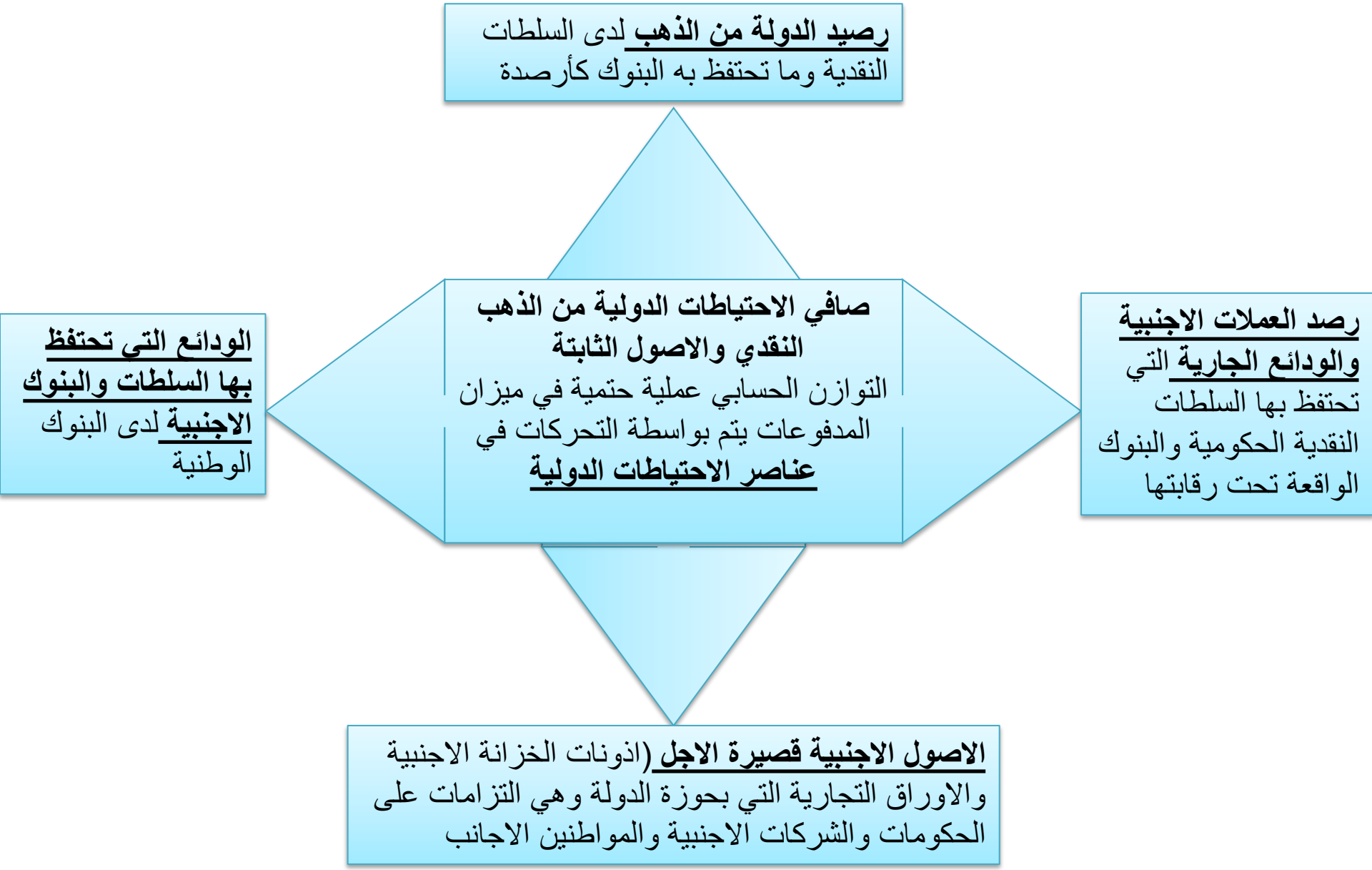
رصيد الدولة من الذهب لدى السلطات النقدية وما تحتفظ به البنوك كأرصدة
الودائع التي تحتفظ بها السلطات والبنوك الاجنبية لدى البنوك الوطنية
صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والاصول الثابتة
التوازن الحسابي عملية حتمية في ميزان المدفوعات يتم بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطات الدولية
رصد العملات الاجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية والبنوك الواقعة تحت رقابتها
الاصول الاجنبية قصيرة الاجل (اذونات الخزانة الاجنبية والاوراق التجارية التي بحوزة الدولة وهي التزامات على الحكومات والشركات الاجنبية والمواطنين الاجانب

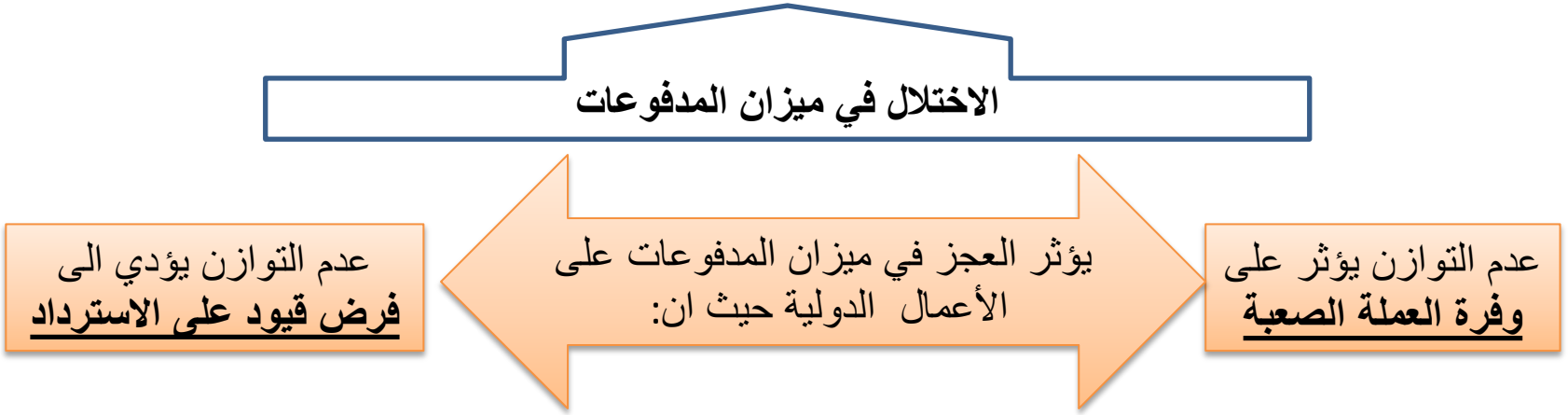

التوازن في ميزان المدفوعات (تكون جميع العاصر **المدينة** في الحسابين **مساوية** لمجموع العناصر **الدائنة**)
لا نحتاج الى تسوية، ويكون توازن اقتصادي حقيقي وذلك قد يحدث بصفة تلقائية

التوازن الحسابي يتم بصفة **مقصودة** من خلال **تحريك حساب التسويات**

العجز في ميزان المدفوعات

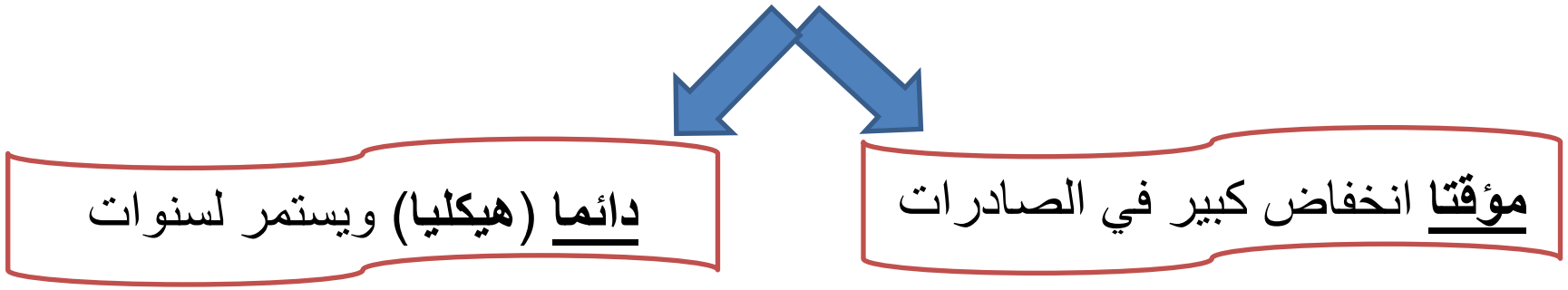

اسعار صرف العملات

سعر الصرف : هو القيمة

سوق الصرف : سوق بيع وشراء العملة
بنوك , وسطاء , هيئات ...الخ

وظائف سوق الصرف

نقل القوة الشرائية من طرف لأخر

توفير حماية للمتعاملين من تقلبات العملات

السماح للسوق **بالموازنة** والتحكم في الاوراق الاجنبية من خلال (**العرض والطلب**)

تحديد اسعار صرف العملات الاجنبية

اسعار صرف العملات هي **القيمة التى تبادل بها عملة بعملة اخرى** ، ويتحدد وفقا لقوانين **العرض والطلب**

تطورات تحديد اسعار صرف العملات

سعر الصرف على اساس قاعدة الذهب :
قبل الحرب العالمية الاولى ، كانت قيمة العملة تحدد بوزن معين من الذهب يمكن مبادلتها به
تتأثر العملة سلبا إذا زادت الوارادت عن الصادراته

نظام قاعدة تبادل الذهب :
بعد الحرب الأولى، انهار نظام قاعدة الذهب ، وبعد قيام صندوق النقد الدولي نشأ نظام قاعدة مبادلة الذهب بالدولار الامريكي كعملة وحيده قابلة لذلك وبسعر ثابت (35 دولار لأونصة الذهب الواحدة) وبموجب ذلك ألزمت كل دولة بتثبيت قيمة عملتها مقابل الدولار مع امكانية تغييرها بمرونة % 2,5 ارتفاع او انخفاض.

تعويم أسعار العملات:
في العام 1971م اعلنت الولايات المتحدة نتيجة عدم قدرتها على الوفاء ، انها ستبيع الذهب فقط للبنوك المركزية للدول وليس للبنوك التجارية والمؤسسات المالية .

طريقة تحديد أسعار العملات

نظرية تعادل القوى الشرائية

قيمة العملة تتحدد اولا داخل بلدها وفقا لما تستطيع شراؤه من البضائع في السوق المحلي

اذا زادت القوة الشرائية للعملة الوطنية في الداخل كلما ارتفعت قيمتها في الخارج

تفيد هذه النظرية على المدى القصير وفي حالة السلع التي يمكننا نقلها من بلد الى آخر

مؤشر فيشر FISHER العالمي

هذه النظرية تفسير لاستمرار تغير اسعار العملات

اسعار العملات تتحرك كاستجابة للتغير في اسعار الفوائد ، فالعملة التي تكون عوائدها اعلى تكون قيمتها اعلى
اسعار العملات تتحدد على اساس سعر الفائدة على ودائع العملة داخل البلد فتزيد مع زيادة سعر الفائدة وتقل مع العكس

تطبق معظم البنوك المركزية سياساتها النقدية على هذا الاساس حيث

يطبق سياسات متشددة للمحافظة على استقرار أسعار الصرف بغرض التحكم و السيطرة على اتجاهات أسعار الفائدة البنك المركزي يمنع معدلات التضخم باستخدام سعر الفائدة كأداة تساعده على تحديد كمية النقد المعروضة في السوق مقابل الطلب عليه

نظرية الارصدة

يتحدد سعر الصرف بناء على هذه النظرية وفقا لوضع ميزان المدفوعات :
الدولة التي تحقق **فائض** في ميزان المدفوعات فإن قيمة **عملتها ترتفع**
الدولة التي لديها **عجز** في ميزان المدفوعات فإن قيمة **عملتها تنخفض**
إن وضع ميزان المدفوعات للدولة هو الذي يحدد قيمة عملتها.

مخاطر تقلب أسعار الصرف :

ارتفاع و انخفاض أسعار الفائدة على الودائع المصرفية له تأثيرا على أسعار العملة المحلية و أسعار الاسهم و السندات و غيرها من الاستثمارات

ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض أسعار الاسهم و السندات في السوق ، (المستثمر العادي يبحث على العائد الاعلى و الاقل مخاطرة)

في هذه الحالة سيفضل بيع ما لديه من الاسهم و السندات و وضع قيمتها كوديعة في احد البنوك التي تعطي سعر فائدة أعلى مما يمكن أن يحصل عليه من استثمار في الاسهم و السندات